وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الشيخ سعود سالم العبدالعزيز خلال الاجتماع

وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الشيخ سعود سالم العبدالعزيز خلال اللقاء مع وزير المالية المصري أحمد كجوك ووزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري حسن الخطيب بحضور السفير المصري لدى الكويت أسامة شلتوت

خلال لقاء مع وزيري المالية والاستثمار المصريين لاستعراض سبل التعاون بالمرحلة المقبلة

وزيرة المالية بحثت تعزيز التنسيق الاقتصادي والاستثماري مع مصر

كونا: عقدت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام أول من أمس، جلسة مباحثات مع وزير المالية المصري أحمد كجوك، ووزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري حسن الخطيب، وذلك لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية خاصة في المجال الاستثماري بما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين.

وقالت وزارة المالية في بيان صحافي، إنه تم خلال اللقاء تبادل وجهات النظر بشأن عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك في المجالات المالية والتنموية والاستثمارية واستعراض سبل التعاون الممكنة خلال المرحلة المقبلة بما يعزز فرص التنسيق الاقتصادي في إطار الإمكانيات المتاحة والعلاقات الثنائية الراسخة.

ووفق البيان، فقد تطرق الاجتماع إلى زيارة الدولة التي قام بها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى الكويت مؤخرا، وما تضمنه البيان المشترك من تأكيد على أهمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين الشقيقين.

وأكد البيان أهمية مواصلة عقد اللقاءات البناءة بما يسهم في تعزيز أطر الحوار والتشاور بين البلدين الشقيقين. وشارك في الاجتماع العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الشيخ سعود سالم العبدالعزيز، والسفير المصري لدى الكويت أسامة شلتوت وعدد من المسؤولين من الجانبين.

وزير الصناعة السعودي أكد تبادل الخبرات بين البلدين

الخريف: السعودية تهدف لتنمية التبادل التجاري مع الكويت.. وخلق فرص استثمارية

وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف

«كونا»: أكد وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف أهمية تبادل الخطط والاستراتيجيات الصناعية بين دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف إعطاء المستثمر الخليجي الأولوية في اقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة.

وشدد الخريف، على هامش مشاركته في الاجتماع الـ 54 للجنة التعاون الصناعي الخليجية، على ضرورة تحقيق التكامل في القطاع الصناعي الخليجي باعتباره «أولوية قصوى» في مسار العمل الخليجي المشترك.

■ الكويت والسعودية تشهدان تقارباً كبيراً باعتمادهما على النفط كمصدر أساسي للدخل.. ما يخلق الحاجة إلى التنويع

وقال إن مفهوم التكامل الصناعي الخليجي يتحقق من خلال النظر في آلية واستراتيجية كل دولة على حدة ومقوماتها الأساسية، إضافة إلى بحث إمكانية استفادة دول «التعاون» من تلك الآليات في تحقيق نمو صناعي.

وأضاف الوزير أن الاجتماعات الخليجية المشتركة في قطاع الصناعة بالوقت الراهن تتم من خلالها مناقشة ما تمتلكه غالبية دول المجلس من خطط واستراتيجيات صناعية مستقبلية تمثل حجر الأساس لوضع قاعدة أساسية من شأنها بناء رؤية ومنظومة خليجية تعزز الفرص الاستثمارية والتبادل التجاري في قطاع الصناعة.

وفيما يتعلق بالتعاون الكويتي ـ السعودي لاسيما بمجالي الصناعة والتجارة، أكد الخريف أهمية تعزيز فرص الاستثمار وتعميق العلاقات التجارية الصناعية وخلق بيئة عمل اقتصادية مشتركة بين البلدين، موضحا أن الاجتماعات الثنائية الأخيرة التي جمعته مع وزير النفط الكويتي طارق الرومي ووزير التجارة والصناعة الكويتي خليفة العجيل تهدف الى توفير فرص كبيرة لتنمية التبادل التجاري وخلق الفرص الاستثمارية والوظيفية.

ودعا الوزير إلى تبادل الخبرات بين البلدين والاستفادة من التجارب الناجحة، قائلا: «القدرات التي تم بناؤها في المملكة العربية السعودية لاسيما بمجالي النفط والغاز تمثل تجربة متاحة، إذ تم بناء صناعات ضخمة لتوطين كثير من مكونات النفط والغاز».

وأضاف أن المملكة تتبنى مفهوم «المحتوى المحلي» الرامي إلى دعم وتوطين بناء القدرات الصناعية، مؤكدا الحاجة الى تسليط الضوء عليه من قبل الدول الخليجية لتعزيز المحتوى المحلي فيما بينها وتحقيق استفادة كل بلد من المنتجات الصناعية للبلد الآخر.

وعن التطلعات والتحديات ذات الاهتمام المشترك التي تأتي ضمن إطار الرؤى الوطنية الطموحة لكال البلدين، أفاد الخريف بأن الكويت والسعودية تشهدان تقاربا كبيرا خاصة في اعتمادهما على النفط كمصدر أساسي للدخل مما يخلق الحاجة الماسة الى النظر في كيفية تنويع مصادر الدخل.

وأشار إلى اهتمام المملكة بالقطاعين الصناعي والتعليمي لدورهما في توسيع القاعدة الاقتصادية، خاصة أن «الاستثمار في التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي يضمن بناء صناعات عبر أيد عاملة ومدربة ومؤهلة وذات كفاءة عالية».

وتعليقا على التقرير السنوي لعام 2024 الذي أصدره برنامج رؤية السعودية 2030 أخيرا، أكد الوزير الخريف مواصلة السير بخطى ثابتة نحو مزيد من التقدم، الذي يعكس تحول استثنائيا في مختلف القطاعات بالمملكة، مبينا أن «القطاع الصناعي السعودي شارك في تحقيق العديد من مستهدفات رؤية 2030 في قطاعات التصدير والبنى التحتية والموانئ والسكك الحديدية».

520 مليار ريال صادرات غير نفطية العام الماضي

ذكر بندر الخريف أن قطاع التصدير السعودي حقق رقما قياسيا العام الماضي، إذ بلغت قيمة الصادرات غير النفطية نحو 520 مليار ريال سعودي (نحو 138 مليار دولار)، موضحا أن قطاع السلع لغير البتروكيماويات سجل نموا بزيادة 9٪ وفقا لما تم عرضه أخيرا محققا معدل ارتفاع كبير بمستوياته، إضافة إلى استثمار المملكة في البنى التحتية والموانئ والطرق والسكك الحديدية.

وأكد الوزير الخريف أهمية الدور الإيجابي للتشريعات والقوانين الأخيرة التي سنتها المملكة تزامنا مع إطلاق «رؤية 2030»، وما نتج عنها من بيئة مواتية لتحقيق الأهداف المنشودة. وكان وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف وصل إلى الكويت يوم الثلاثاء الماضي في زيارة رسمية لبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين بالمجالات الصناعية المعدنية.

توقع مواصلة الاقتصاد المحلي النمو خلال العام المقبل إلى 3,1٪

«صندوق النقد»: 1,9٪ نمواً متوقعاً للاقتصاد الكويتي في 2025

العربية: توقع صندوق النقد الدولي في تقرير له، أمس، أن ينمو الاقتصاد الكويتي بمعدل 1,9٪ في 2025، على أن يرتفع إلى 3,1٪ في 2026، وبينما يعكس هذا النمو تحسنا تدريجيا في قطاعات النفط والغاز، فإن الصندوق حذر من بعض التحديات الهيكلية التي قد تؤثر على النمو المستدام في المدى البعيد.

وفي السعودية توقع التقرير أن يشهد الاقتصاد السعودي نموا قدره 3٪ في عام 2025، على أن يرتفع هذا النمو إلى 3,7٪ في عام 2026. وأشار الصندوق إلى أن المملكة تسير في الاتجاه الصحيح في إطار تنويع اقتصادها بعيدا عن الاعتماد على النفط، ما يعزز من استقرارها المالي على المدى المتوسط.

أما بالنسبة للاقتصاد الإماراتي، فالنمو المتوقع في 2025 يبلغ 4٪، مع تقديرات بزيادة طفيفة إلى 5٪ في 2026. ويعزى هذا النمو إلى استراتيجيات التنوع الاقتصادي التي تتبناها الإمارات، بما في ذلك التركيز على القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتكنولوجيا.

وبالنسبة للاقتصاد المصري، فإن صندوق النقد الدولي يتوقع نموا قدره 3,8٪ في 2025، يرتفع إلى 4,3٪ في 2026. هذا النمو يعود جزئيا إلى التحسن المتوقع في السياحة والصادرات، فضلا عن إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الحكومة المصرية.

وفي السياق نفسه، حذر الصندوق من أن ميزانيات الدول المصدرة للنفط قد تتأثر على خفض حاد مقابل التوقعات السابقة للصندوق في أكتوبر بنمو يبلغ 4٪. ويأتي الخفض في وقت تشهد المنطقة توترا جيوسياسيا وتراجعا في الطلب الخارجي وتقلبا بسوق النفط.

وحصل العراق على واحد من أكبر التخفيضات في التوقعات، إذ يتوقع «صندوق النقد الدولي» الآن انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,5٪ خلال هذا العام، بعد أن كان يفترض في أكتوبر تحقيق نمو قدره 4,1٪.

ورغم أن نمو القطاعات غير النفطية في الخليج مدعوم بمشاريع البنية التحتية وجهود تنويع الاقتصاد، إلا أن الصندوق حذر من احتمال خفض بعض الإنفاق الحكومي بما يتماشى مع أسعار النفط، وقال الصندوق إن هناك «إعادة معايرة لخطط الإنفاق الاستثماري نتيجة ضعف أسعار النفط، زاد من أثرها التراجع الأخير بفعل تصاعد التوترات التجارية».

ومع ذلك، أوضح «صندوق النقد» أن التأثير المباشر لتغييرات الرسوم الجمركية على دول مجلس التعاون الخليجي «محدود بشكل عام»، نظرا لإعفاء صادرات الطاقة من الرسوم، وضعف حجم الصادرات غير النفطية إلى الولايات المتحدة.

ويتوقع الصندوق أن ينمو إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 2,6٪ هذا العام، بانخفاض قدره 1,4 نقطة مئوية عن تقديراته في أكتوبر.

وقال مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي د.جهاد أزعور: «قد يؤثر عدم اليقين على الاقتصاد الحقيقي والاستهلاك والاستثمار.. كل هذه العوامل أدت إلى تخفيف توقعاتنا».

وأضاف ان «التأثير المباشر لتدابير التعريفات الجمركية محدود، نظرا إلى محدودية التكامل التجاري بين المنطقة والولايات المتحدة».

ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 12,7٪ عام 2025، و10,7٪ عام 2026، مقابل معدل تضخم فعلي قدره 14,6٪ عام 2024.

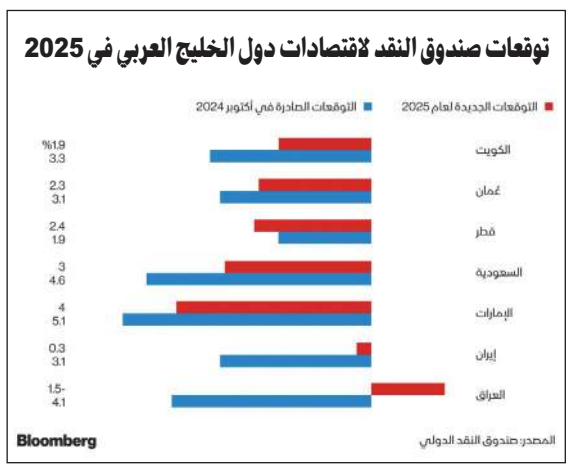

98,49 مليون دينار مكاسب سوقية في ختام تداولات الأسبوع

تحسّن نتائج البنوك والشركات بالربع الأول.. يزيد الزخم في البورصة

علي إبراهيم

وسط أجواء تواصل فيها البنوك والشركات المدرجة الإعلان عن نتائج أعمال الربع الأول والتي أظهرت مؤشرات إيجابية في معظمها، أنهت بورصة الكويت تداولات الأسبوع الجاري على حالة من التباين في أداء مؤشراتها، تعكس طبيعة التحركات السوقية التي تأثرت بعمليات مضاربية وتصريف لجني الأرباح، وهذه التطورات جاءت في وقت تزداد الثقة النسبية لدى المستثمرين، مما أعطى إشارات على متانة بعض القطاعات المدرجة وقدرتها على تحقيق نمو تشغيلي وربحية مستقرة، رغم التحديات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

ويلاحظ في تداولات هذا الأسبوع ارتفاع نشاط المستثمرين الأفراد والمؤسسات نحو أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي باتت تستقطب اهتماما متزايدا في ظل تحركات سعرية سريعة وفرص لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل، وقد أسهم ذلك في رفع مستويات السيولة الإجمالية، لاسيما في السوق الرئيسي، الذي واصل اجتذاب شرائح أوسع من المتداولين، في المقابل، شهد السوق الأول تراجعا طفيفا في وتيرة السيولة الموجهة نحو أسهمه القيادية، وهو ما يعكس توجها انتقائيا لدى المستثمرين.

ومع تتابع إعلانات الأرباح وتنوع أداء القطاعات، تبقى آفاق السوق مرهونة بتوجهات المستثمرين خلال الفترة المقبلة، ومدى استمرار الزخم الإيجابي للنتائج المالية، والذي قد يكون محفزا إضافيا لعودة السيولة مجددا إلى الأسهم القيادية، وتعزيز المسار الصاعد لبعض المؤشرات، ليختتم السوق بمكاسب سوقية بلغت 98,49 مليون دينار ولتبلغ بذلك القيمة الرأسمالية للبورصة 47,5 مليار دينار.

وارتفعت السيولة المتداولة في بورصة الكويت خلال الأسبوع بنسبة 2,3٪ بما قيمته 12,2 مليون دينار لتصل إلى 545,87 مليون دينار قياسا على 533,6 مليون دينار خلال الأسبوع الماضي ليبلغ متوسط السيولة اليومية خلال الأسبوع نحو 109,2 ملايين دينار، وتمت تلك التداولات على نحو 2,5 مليار سهم عبر 120,1 ألف صفقة، وجاء بيت التمويل الكويتي كأكثر سهم استحواذا على السيولة المتداولة خلال الأسبوع بـ47,6 مليون دينار، يليه م الأعمال بـ40,8 مليون دينار، وايفا بـ38,15 مليون دينار، والوطني بـ29,25 مليون دينار، والصفاة بـ27,73 مليون دينار.

وارتفع مؤشر السوق العام 16,67 نقطة على أساس أسبوعي ليصل إلى 7932,53 نقطة، وتراجعت السيولة الموجهة إلى الأسهم القيادية في السوق الأول بنحو 7,8٪ بما قيمته 25 مليون دينار خلال الأسبوع لتبلغ قيمتها الإجمالية بنهاية تداولات الخميس 296,69 مليون دينار مقارنة بـ 321,96 مليون دينار بنهاية تداولات الأسبوع الماضي، وتم تداول تلك السيولة على 752,42 مليون سهم من خلال 48,08 ألف صفقة لتصل القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الأول نحو 39,38 مليار دينار، وحقق مؤشر السوق الأول مكاسب بلغت 78,89 نقطة بعدما زاد من 8483,01 نقطة بنهاية تداولات الأسبوع الماضي إلى 8561,9 بنهاية تداولات الخميس.

واستمر السوق الرئيسي في اجتذاب معدلات أعلى من السيولة، إذ ارتفعت السيولة المتداولة فيه طوال الأسبوع بنحو 37,48 مليون دينار بنسبة ارتفاع بلغت 17,7٪ لتصل إلى 249,18 مليون دينار بنهاية تداولات الخميس مقارنة بـ 211,7 مليون دينار الأسبوع الماضي.

وتراجع مؤشر السوق الرئيسي 3٪ بنحو 227,17 نقطة إلى 7067,6 نقطة بنهاية تداولات الخميس، مقارنة بـ 7296,77 نقطة بنهاية تداولات الأسبوع الماضي.

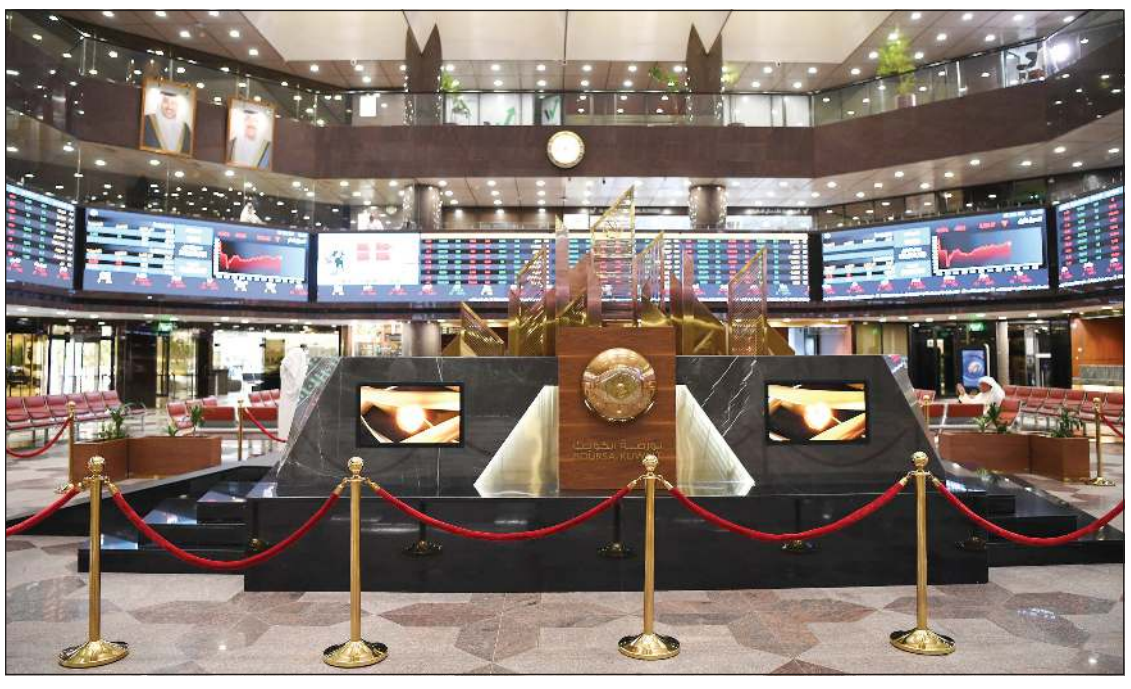

البنك أكد في إفصاح لـ«البورصة» أنه لا يوجد أثر مالي لهذا الإجراء

«أسواق المال» تعفي «وربة» من تقديم عرض الاستحواذ الإلزامي على «الخليج»

أعلن بنك وربة عن حصوله على موافقة هيئة أسواق المال على الإعفاء من تقديم عرض الاستحواذ الإلزامي على جميع أسهم بنك الخليج، والتي تنص على قيام البنك بشراء كامل حصص شركة الغانم التجارية واستحواذه على 32,75٪ من أسهم بنك الخليج (ملكية غير مباشرة).

وقال وربة في إفصاح إلى بورصة الكويت، أن هذا الإعفاء يستند إلى بنود المادة 3ـ5ـ1 من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، مشيرا في إفصاحه إلى أنه لا يوجد أثر مالي لهذا الإجراء.